AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/866
S/25096
12 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البندان ٣٠ و ١٤٣ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في البوسنة والهرسك

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة
السنغال الدائمة لدى الأمم المتحدة

أتشرف ، بوصفي ممثل البلد الذي يتولى حاليا رئاسة مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، بأن أقدم اليكم طيه نص الإعلان الختامي الذي اعتمده الاجتماع الموسع لمكتب القمة الإسلامية السادسة ، الذي ضم رؤساء اللجان الدائمة ، والمعقود في داكار ، السنغال ، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٠ و ١٤٣ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماميه باللا سي
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفـــق

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الموسع لهيئة مكتب مؤتمر القمة الإسلامي السادس ورؤساء اللجـــان الدائمـــة المعقـــود في داكـــار - جمهوريـــة السنغـــال ، فـــي ١٨ رجـــب ١٤١٣هـ (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣م)

١ - تلبية لدعوة كريمة من فخامة الرئيس عبدو ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي الســـادس ، عقد اجتمـــاع لهيئة مكتب مؤتمر القمة الإسلامي السادس ورؤساء اللجان الدائمة للمنظمة ، في مدينة داكار ، عاصمة جمهورية السنغال ، يوم ١٨ رجب ١٤١٣ هـ ، الموافق ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ م .

٢ - وقد حضرت الاجتماع الدول التالية الأعضاء في هيئة المكتب وكذلك رؤساء اللجان الدائمة : جمهوريـــة السنغـــال ، وجمهورية اندونيسيـــا ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة فلسطين ، ودولة الكويت ، والمملكة المغربية ، وجمهورية باكستان الإسلامية ، والجمهورية التركية .

٣ - كما حضرت المملكة العربية السعودية الاجتماع بوصفها رئيسا للدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

٤ - وقد حضر الاجتماع أيضا فخامة علي عزت بيكوفيتش ، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك .

٥ - وبحث الاجتماع قضية المبعدين الفلسطينيين والوضع المأساوي في البوسنة والهرسك ، وقضية تدمير مسجد البابري .

٦ - وتدارس الاجتماع الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية بتنفيذها سياسة التهجير الجماعي وإبعادها ما يزيد عن ٤٠٠ مواطن فلسطيني عن ديارهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتأثيرات الخطيرة لذلك على قضية فلسطين والقدس الشريف . وأدان الاجتماع بشدة قرار الحكومة الاسرائيلية بإبعاد المواطنين الفلسطينيين عن ديارهم ، واعتبره إنتهاكا صارخا لمبادئ حقوق الإنسان ولكل الاتفاقات والاتفاقيات الدولية ، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م ، وإنتهاكا لسيادة لبنان ووحدة وسلامة أراضيـــه ، إضافة إلى أنه يهدد السلام والأمن الدوليين واستمرار مفاوضات السلام في الشرق الأوسط .

٧ - وفي هذا الإطار ، أدان الاجتماع بشدة اسرائيل لإعلانها رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢) مخالفة بذلك المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، مما يستدعي تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق على اسرائيل لرفضها تنفيذ هذا القرار وباقي القرارات الدولية .

٨ - وأكد الاجتماع على أن الحكومة الاسرائيلية تتحمل وحدها المسؤولية المباشرة عن الأوضاع المأساوية التي يعاني منها المبعدون ، وأنه يجب إلزامها بالسماح للمنظمات الدولية والإنسانية بإيصال الإمدادات الطبية والغذائية اللازمة للمبعدين إلى حين عودتهم .

٩ - واعتبر الاجتماع أن التصعيد الخطير للإعتداءات الاسرائيلية اللاإنسانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، يستوجب من المجتمع الدولي أن يوفر وسائل الضغط اللازم لاجبار اسرائيل على إعادة جميع المبعدين الفلسطينيين ، ووقف ممارساتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة . كما ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي الاجراءات اللازمة لتوفير الحماية المناسبة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضعها تحت الإشراف الدولي المؤقت طبقا للقرارات الدولية ، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) ، و ٦٠٧ (١٩٨٨) ، و ٦٨١ (١٩٩٠) ، و ٧٢٦ (١٩٩٢) .

١٠ - وأشاد الاجتماع بالإنتفاضة الفلسطينية المباركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأعرب عن تضامنه الكامل ودعمه المطلق للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وكرر التأكيد على أن قضية القدس الشريف وفلسطين هي القضية المركزية الأولى للأمة الإسلامية ، وهي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ، وأن التوصل إلى سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط لن يتم إلا بتأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، والجولان السوري ، وجنوب لبنان والأراضي الأردنية المحتلة ، وبتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف أو التقادم ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

١١ - وأعرب الاجتماع عن دعمه وتأييده للجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل والعادل لقضية فلسطين والنزاع العربي - الاسرائيلي ، طبقا للقرارات الدولية ، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، و ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وصيغة الأرض مقابل السلام والحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني ، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) .

١٢ - وأكد الاجتماع أن مدينة القدس الشريف هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وينطبق عليها ما ينطبق على سائر هذه الأراضي بموجب القرارات الدولية . ولا يمكن استبعادها بأي حال من الأحوال من مفاوضات السلام الجارية .

١٣ - وأكد الاجتماع أيضا على أن كافة الاجراءات والتدابير التي اتخذتها اسرائيل لضم مدينة القدس الشريف والجولان السوري وفرض القوانين الاسرائيلية عليهما ، باطلة ولاغية طبقا لقرارات مجلس الأمن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) ، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) .

١٤ - واعتبر الاجتماع أن جميع المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة غير شرعية ومخالفة للقرارات الدولية ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وينبغي توفير الضمانات الدولية اللازمة لازالتها . ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط اللازم لحمل اسرائيل على وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، واعتبر أن إقامة وتوسيع المستوطنات وتوطين المهاجرين اليهود فيها يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق السلام .

١٥ - وأعرب الاجتماع عن تقديره لجميع الدول والشعوب والمنظمات الإقليمية والدولية ، وكذلك الفاتيكان الذين أدانوا سياسة الإبعاد الجماعي التي تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، وطلب من تلك الدول والشعوب والمنظمات أن تستمر في تقديم كافة أشكال الدعم للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني .

١٦ - وفوض الاجتماع فخامة الرئيس عبدو ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي السادس ، أن يجري اتصالات وعلى أعلى مستوى ، مع كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، والأمين العام للأمم المتحدة ، ورئيس الجماعة الأوروبية ، ليضمن مجلس الأمن ، وبدون أي تأخير ، تنفيذ قراره ٧٩٩ (١٩٩٢) ، وضمان العودة الفورية والآمنة للمبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم ، وفرض عقوبات إلزامية شاملة على اسرائيل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما إذا لم تلتزم بتنفيذ أحكام هذا القرار .

١٧ - وأدان الاجتماع بشدة ، العدوان الصربي المتواصل على جمهورية البوسنة والهرسك ، وحملة الإبادة التي تتمثل في سياسة التطهير العرقي التي يشنها الصرب ضد المسلمين . وحمّل الاجتماع القيادة الصربية في بلغراد وشركاءها المحليين في البوسنة والهرسك المسؤولية التامة عن القتل الجماعي والتعذيب والاغتصاب وغيرها من جرائم الحرب الأخرى ، إضافة إلى الجرائم اللاإنسانية التي يمارسها الصرب وبكل وحشية ضد المسلمين والكرواتيين العزل في البوسنة والهرسك .

١٨ - وأكد الاجتماع مضمون القرارين رقم EX- ٥/١ و EX- ٦/١ الصادرين عن الدورتين الاستثنائيتين الخامسة والسادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقدتين في اسطنبول وجدة على التوالي ، وأعرب عن دعمه الكامل وتضامنه مع حكومة وشعب البوسنة والهرسك في نضالهم العادل من أجل الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي بلدهم .

١٩ - وذكّر الاجتماع بجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، وكذلك باتفاقيات لندن المتعلقة بالبوسنة والهرسك ويوغوسلافيا السابقة ، وأكد الحاجة الملحّة إلى التنفيذ العاجل والتام لها .

٢٠ - وأدان الاجتماع بقوة ، الجريمة الوحشية التي أودت بحياة نائب رئيس وزراء البوسنة والهرسك على أيدي قوات الصرب العسكرية وهو في حماية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة . واعتبر أن هذه الجريمة إهانة وتحدي خطير للأمم المتحدة ومثال جديد للتحدي الصربي لإرادة المجتمع الدولي .

٢١ - وأعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء عدم ظهور أي تحسّن ملموس في الوضع المضني في البوسنة والهرسك نتيجة العملية السياسية التي بادر بها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، وإزاء محاولة الصرب استغلال هذه العملية لإضفاء الشرعية على احتلالهم للأراضي البوسنية والحيلولة دون أن يأذن مجلس الأمن باستخدام القوة لضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة . وأكد الاجتماع على أن مجلس الأمن ، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ، يجب تمكينه من الاضطلاع بكامل مسؤولياته تجاه الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك ضد العدوان الصربي .

٢٢ - وأعرب الاجتماع عن مشاركته التامة لحكومة البوسنة فيما يساورها من قلق إزاء الخريطة التي تم عرضها أثناء محادثات جنيف وعن اعتقاده بأنه يجب إعادة رسم هذه الخريطة التي تقسم البوسنة والهرسك إلى مناطق على أساس الوضع القائم فعلا على الأرض ، وذلك دون أن تؤخذ بعين الاعتبار سياسة "التطهير العرقي" .

٢٣ - وأدان رفض الصرب وضع أسلحتهم الثقيلة تحت مراقبة دولية فعالة ، كما أدان استمرارهم في استخدام تلك الأسلحة ضد السكان الأبرياء . وطالب أيضا بأن يخطر الصرب بضرورة وضع ما بحوزتهم من أسلحة ثقيلة تحت المراقبة الدولية الفعالة ، على نحو ما قرره مؤتمر لندن ، وإذا لم يتسن توفير مراقبة دولية فعالة فإنه يتعين إزالة جميع الأسلحة الثقيلة بالوسائل العسكرية . كما يتعين النظر في تنفيذ أعمال عسكرية أخرى ضد الأهداف الاستراتيجية . وأكد مساندته لموقف الحكومة البوسنية بشأن وضع الأسلحة الثقيلة في البوسنة والهرسك تحت مراقبة دولية فعالة ، وذلك حسب ما اتفق عليه في "مؤتمر لندن" ، ورحب ونوه باستعداد الحكومة البوسنية الالتزام بذلك .

٢٤ - ودعا الاجتماع - إزاء ما يبديه المعتدي الصربي من تعنت مستمر - إلى المبادرة على الفور بتنفيذ الأمر بحظر الطيران الحربي فوق البوسنة والهرسك .

٢٥ - وأبرز الاجتماع الحاجة إلى تحديد مرتكبي الجرائم المنافية للإنسانية ومحاكمتهم . ودعا إلى المبادرة - على الفور - بتشكيل محكمة دولية للنظر في جرائم الحرب التي ترتكب في البوسنة والهرسك وفي يوغوسلافيا السابقة . وفي هذا الصدد ، أبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة ، بغية الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن تحديد ما إذا كانت الجرائم التي ترتكب في البوسنة والهرسك تندرج في إطار اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها .

٢٦ - وأشار الاجتماع إلى ضرورة زيادة المساعدات الإنسانية والمالية المقدمة للشعب البوسني زيادة كبيرة إذ أن ظروف الشتاء القاسية تحتم توفير مثل هذه المساعدات .

٢٧ - وفوض الاجتماع فخامة الرئيس عبدو ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي السادس أن يجري اتصالات على أعلى مستوى مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ورئاسة الجماعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تأكيد الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة تكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ولا سيما بخصوص السماح - استنادا إلى المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة - باستثناء حكومة البوسنة والهرسك من أحكام القرار رقم ٧١٣ (١٩٩١) الصادر عن مجلس الأمن ، تمكينا لجمهورية البوسنة والهرسك من أن تمارس - بالفعل - حقها المشروع في الدفاع عن النفس على المستوى الفردي والجماعي ، وذلك إعمالا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢٨ - وأصدر الاجتماع تعليمات إلى فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة بأن يطلب من مجلس الأمن إجراء تقييم لمدى تنفيذ قراراته بشأن البوسنة والهرسك ، وذلك إعمالا لأحكام القرار رقم ١ الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، وأحكام القرار ٤٧/١٢١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أساس أن هذين القرارين قد حددا يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كموعد لإجراء مثل هذا التقييم والنظر في اتخاذ تدابير إضافية ، بغية إرغام الصرب على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومقررات مؤتمر لندن بحذافيرها .

٢٩ - وأوصى الاجتماع فخامة الرئيس عبدو ضيوف ، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي السادس بالنظر في إمكانية إجراء مشاورات لعقد دورة استثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي ، إذا استدعى الوضع ذلك .

٣٠ - وأدان الاجتماع بشدة ، قيام المتطرفين الهندوس بتدمير المسجد البابري في الهند ، الذي يعد من الآثار الإسلامية العتيقة ، وأعرب عن أسفه إزاء مصرع الآلاف من البشر .

٣١ - وذكّر الاجتماع بمضمون الإعلان بشأن العمل الإسلامي المشترك من أجل مكافحة التجديف في حق الإسلام ، والذي أقره المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية ، ودعا الاجتماع الدول الإسلامية ، فرادى وجماعات ، إلى بذل جهود فعالة ومنسقة من أجل ضمان احترام الإسلام وقيمه النبيلة في جميع أنحاء العالم ، وحماية المقدسات الإسلامية والحفاظ عليها .

٣٢ - وبعد أن أحاط العالم الإسلامي باهتمام بإعلان حكومة الهند التزامها بإعادة بناء المسجد البابري ، فوجئ فور صدور هذا الإعلان ، بالسماح للمتطرفين الهندوس بأداء شعائرهم في نفس موقع المسجد الذي هدموه . وأن اجتماع هيئة المكتب إذ يعبّر عن استياء المسلمين ، فقد دعا حكومة الهند إلى اتخاذ كل ما يلزم للوفاء - دون إبطاء - بتعهدها بإعادة بناء المسجد في نفس موقعه الأصلي ، وأهاب بها أن تتخذ التدابير الفعالة لحماية حقوق الإنسان للمسلمين في الهند ، وبخاصة حقوقهم الدينية والثقافية ، وكذلك مساجدهم وأماكنهم المقدسة .

٣٣ - وفي ختام مداولاتهم ، أعرب المشاركون في الاجتماع عن أسمى آيات الشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبدو ضيوف ولحكومة وشعب جمهورية السنغال لما لاقوه من قِبَلهم من استقبال أخوي حار وكرم ضيافة .

٣٤ - وأعرب فخامة الرئيس عبدو ضيوف عن امتنانه العميق للمشاركين لتعاونهم وتفهمهم الصادقين أثناء المداولات ، مما ساهم إلى حد كبير في إنجاح الاجتماع .

- - - - -